

مخالفة الجمهور المانعين فهدد البدل وما في جعله بدلا من الله  
 ان جعل الله بدلا من مخالفتهم في منوره الا به من البدل وكونه  
 حالا لا ازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الخبر بقبض  
 الصفات فالاولي جعله منصوبا بغيره وموضع  
 الجملة بوجهه احرى به غير الكلام والجملة بعدها معطوفة  
 عليها كما سيصدر به التثنية عند قوله والذين الله في الفينة  
 وعبارة السند وفي جملة احرى في الاخر الكتاب في محل نصب  
 لانها مكتبة بالقول اعم ويضاهي عمل القول كما لا ملاحظة  
 العاطف من الكتابة وجوز كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثاني  
 على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع  
 الخبر وجعل كل جملة خبر والمفعول فاحفظه فانه تقييد وانما  
 لم يقار مفعول به ليجري على القولين كون مفعول به وكونه  
 مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول ومفاهم الانشاق قد عرفت  
 في الكلام على قول الشافعي بعد حمد الله انه يصح كونها خبرية مع  
 ان يكون خاتمة ضمنا مصليا هذه الحالة وان كانت مفردة  
 الا انما في قول جملة انشاقية او خبرية عليها عند قولنا انما بعد  
 حمد الله في افادة اسم ويلزم على الوجه بلا وقوع الانشاق  
 حاله هو منوع فتاها وانما الراجح صدقة استارة الى الفرق  
 بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ص و لم يذكر السلام  
 جريا على عدم كونه اذ اورد على عن الاخرى اذ اقبل في مجلس  
 و في مجلس ولا ضرورة طولها انما بالمطلوب وهذا هو الحال  
 عند في وفا الى اقرار في وعبر والاية لا تدل على طلبه فترها  
 لان الواو لا تقتضي ذلك كبر حتمه اي اللابفة بمقامه فالتام

والاضافة

فالاضافة للعهد بتثنية اليان النبوة في هذه المشتم  
 تخصيص المبتدأ بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبا  
 بالتحريك وهو في هذا القول يقع ان يكون المهموز من النبا  
 الباء وهو لا يتفق على ما ذكره صاحب القاموس انه يقال نبي  
 بالهمزة كمنع اي ان يقع بالواو يكون السكبان مع هذا الخلف  
 المتحرك وان يكون المبتدأ منسبلا من المهموز فيكون  
 من الضم مفتوح الباء ويمتلكون فا عرف ذلك وعلى كون النبي  
 من النبوة يكون واو في الكلام واعلمه نبيوا اجتمعت الواو والياء  
 وسقطت احداهما بالسكون فقلت الواو ياء وادغمت الواو  
 في الياء اية الرفة فيه مسماحة اذ النبوة المكان المتقرر  
 وكانه على حدة ضايف وموصوف اي المكان في حال حقة  
 لانه محي عن الله اي ولو بكونه نبا فلا يرد ان النبي على الاصح  
 لا يشتمه فيه ان يوصف بتبليغ المبدء على وجه الهم  
 فعلا لا ولا يوصف على كل من الواو والياء ان يكون جمع  
 اسم الفاعل وان يكون بمعنى اسم المفعول ففي كل ما احتباك  
 هذا عند في ان الهمزة تقتضي تقييد خبره بهذه الحالة  
 ويصرف بانها انما تقتضي تقييد خبره في هذا المنتزعة بالية  
 لا تقييد مطلق خبره ولا ضمير في ذلك بل هو الواو  
 منوثة هي المندرج ودفع هذه الاعتراض بان الصلة خبر  
 مكنة في حاله لا لا فقال مورد هاء في خبره مع انه حينئذ  
 تكون مصليا بالقران نية الصلة ليست صلة قاله  
 انها مفارقة والمفارقة في كبريت حسيبه خبرا من الصلة فقول  
 عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بمضمر خبر الخبر بنا على خبره

Copyrighted by King Fahd University